بامكان اسرائيل اعادة تركيب البنية الديموغرافية في الضفة والقطاع بما يخدم مصالحها ٠

٥ ـ ينبغي عدم المبالغة في تضخيم الدور الامبريالي لاسرائيل ، فهي دولة صغيرة ، امكاناتها محدودة ٠ كذلك ، لم تعد الدول العربية ، في المرحلتين الحالية واللاحقة من تطورها ، بحاجة الى وسيط بينها وبين المركز الامبريالي ٠ يدل على ذلك ، اضمحلال الدور اللبناني في هذا المجال ، قبل ان تدمره الحرب ٠

أما الذين يعتبرون اتفاقيات كامب ديفيد بداية **حل مفروض** ، يضع المنطقة في قبضة الصهيونية والامبريالية ، ويحاول ان يقضي على آمال الشعب الفلسطيني بالارض والوطن ، فينطلقون من التقديرات التالية :

١ ـ ان القرار ٢٤٢ هو هيكل عظمي ٠ وميزان القوى في مرحلة معينة من الصراع ، هو اللحم الذي يكسو الهيكل ويعطيه ملامحه الحية ٠ واذا كان ميزان القوى ، في هذه المرحلة ، مائلا ، بشكل غالب ، لمصلحة اسرائيل ، فان من الطبيعي ان تاتي الاتفاقيات معبرة عن هذه الغلبة ٠ وهذا ما حصل في كامب ديفيد ٠

٢ ـ ان شروط الانسحاب من سيناء ، والى حد بعيد من الجولان ، لا تنطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة ٠ فهما تاريخيا ودينيا ، بحسب المفاهيم اليهودية والصهيونية ، جزء من « ارض ـ اسرائيل »٠ الامر الذي يسري، بتشديد اكبر ، على القدس الشرقية أيضا ٠ أما لماذا لم تضم اسرائيل الضفة الغربية ، قانونيا ، بعد حرب ١٩٦٧ ، فذلك يعود الى تردد المعراخ ، ازاء حجم السكان العرب فيها ٠ فالضم ، في هذه الحال ،يعني قيام دولة مزدوجة القومية ٠ ومن هنا كان قول المعراخ بالحل الاقليمي الوسط ، اي تقاسم الضفة بين اسرائيل والاردن ( مع اعتبار نهر الاردن حدا امنيا ) ٠ اما على الصعيد العملي ، فقد اعتمدت سياسة امتلاك الارض ، والاستيطان اليهودي من جهة اولى ، وتشجيع الشباب العربي على الهجرة من جهة ثانية ، والسيطرة الاقتصادية والامنية الكاملة على هذه المناطق من جهة ثالثة ٠ وفي اعتقاد مهندسي هذه السياسة ، وابرزهم دايان ، ان هذا الحل البراغماتي ، الواقعي ، يتيح امكان التهويد على المدى الطويل ، دون الوقوع في مخاطر الدولة المزدوجة القومية ٠

بقي موضوع القدس ، وقد حسم امرها بالضم ، ورفض تقسيمها من جديد ، واعتبارها « عاصمة اسرائيل الى الابد » ٠

وفي مطلق الاحوال ، لا تستطيع اسرائيل التساهل في مسالة قيام وطن فلسطيني ، يشكل بديلا تاريخيا لكيانها ٠ ففلسطين تنفي اسرائيل ، والعكس